

Distr.: General
12 February 2001
Arabic
Original: English



التقرير السادس للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

(ب) أن يقدم مقترحات بشأن سبل معالجة الحالة

في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) أن يقدم مقترحات بشأن إنشاء آلية للمتابعة

بشأن انسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وأمن حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رواندا وأوغندا وبوروندي، والمسائل المتصلة بذلك.

٣ - ويقدم هذا التقرير وفقا لهذه الطلبات وهو يعكس التطورات الحاصلة منذ تقديم التقرير الخامس للأمين العام عن البعثة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1156).

ثانيا - التطورات السياسية

٤ - أصيب الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا برصاصة قاتلة أطلقها عليه واحد من حراس الرئيس في كينشاسا يوم ١٦ كانون الثاني/يناير. وإني لأدين الاغتيال واستخدام القوة كوسيلة لتسوية الخلافات السياسية. ومما يبعث على الارتياح أن الأطراف الأخرى المعنية امتنعت عن استغلال هذه الحالة.

٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عهد إلى اللواء جوزيف كابيلا بصلاحيات ومسؤوليات رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة الكونغولية وذلك في اجتماع مشترك عقده

١ - قرر مجلس الأمن، بقراره ١٣٣٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أن يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وأيد اقتراح الأمين العام الداعي إلى نشر عدد إضافي من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من أجل رصد تنفيذ وقف إطلاق النار وخطي فض الاشتباك اللتين اعتمدهما الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، والتحقق من ذلك (S/1999/815، المرفق).

٢ - وفي القرار نفسه، دعا مجلس الأمن الأمين العام إلى التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الأطراف المعنية بشأن إمكانية تنظيم اجتماع للمتابعة يضم الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وأعضاء مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠١. إضافة إلى ذلك طلب المجلس إلى الأمين العام القيام بما يلي:

(أ) أن يقدم استعراضا لتنفيذ الولاية الحالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن يتضمن هذا الاستعراض عناصر لاستكمال مفهوم العمليات؛

المتحدة التام بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعادة السلام والتمس تأييده لخلق الظروف اللازمة لنشر عدد إضافي من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، وفي أول خطاب أمام الشعب الكونغولي، حدد الرئيس جوزيف كابيلا معالم رؤيته لإحراز السلام في بلاده وفي المنطقة. ودعا الرئيس إلى انسحاب جيوش رواندا وأوغندا وبوروندي من أراضي الكونغو فوراً، منادياً بانتهاج سياسة الحوار والمصالحة مع الدول المجاورة. وأعلن الرئيس التزامه بالعمل، بالاقتران مع حلفاء بلاده، على إعادة تنشيط اتفاق لوساكا وأعرب عن عزمه على السعي لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار السياسي. وفي هذا الصدد أعرب عن امتنانه لمنظمة الوحدة الأفريقية لمشاركتها في البحث عن السلام في بلاده ودعا إلى دور أكبر لها في عملية التيسير المشترك للحوار بين الكونغوليين. ويتوخى الرئيس اجراء انتخابات حرة تتسم بالشفافية عقب تعزيز السلام في بلاده.

٩ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير زار الرئيس كابيلا باريس حيث التقى مع الرئيس شيراك. وبعد حضوره لحدث نظمه كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية في ١ شباط/فبراير، زارني الرئيس كابيلا في نيويورك. وقد اغتنمت الفرصة لأقدم له تعازيً بفقدان والده وكذلك لمناقشة ما ينبغي اتخاذه من تدابير للتقدم بعملية السلام. كذلك التقى السيد كابيلا بمجلس الأمن. ويرد محضر اجتماعه بالمجلس في الوثيقة S/PV.4271.

١٠ - وفي ٧ شباط/فبراير وبعد أن حضر الرئيس كاغامي الحدث الذي نظمه الكونغرس في واشنطن العاصمة، اجتمع بي في مقر الأمم المتحدة. ثم التقى بمجلس الأمن كذلك (انظر S/PV.4273).

الوزراء وكبار الضباط العسكريون. وعقب مراسم الدفن الرسمية للرئيس لوران - ديزيريه كابيلا، أقر أعضاء البرلمان الانتقالي الكونغولي بالإجماع تعيين الحكومة للواء جوزيف كابيلا رئيساً لجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن جماعات المتمردين وبعض عناصر الطبقة السياسية الكونغولية رفضت بروز كابيلا كرئيس للدولة.

٦ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أصدر رؤساء الدولة في أنغولا وزمبابوي وناميبيا بيانات أعلنوا فيه التزامهم بالإبقاء على قواتهم العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز أمن السكان والحكومة والمواطنين الأجانب ومنهم موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وناشد الرؤساء جميع الأطراف في اتفاق لوساكا بالامتناع عن أي تحرك عسكري هجومي؛ وشجعوا جميع الأطراف على التماس حل سياسي للنزاع، معربين عن قناعتهم بأن الحوار والمشاوره هما الطريق الذي ينبغي اتباعه؛ ودعوا الأمم المتحدة إلى نشر عدد إضافي من المراقبين العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧ - وقد مد الرئيس جوزيف كابيلا يده للتعاون مع المجتمع الدولي بصورة إيجابية من خلال أمور منها استقبال عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي في كينشاسا وبينهم سفراء من بلجيكا والبلدان الأفريقية الخمسة والعشرين والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وذلك قبل تنصيبه رسمياً يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير. وفي اجتماعين عقدهما الرئيس الجديد مع ممثلي الخاص السيد كامل مرجان، أكد الرئيس أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترغب في زيادة تعاونها مع الأمم المتحدة وتعتمد على استمرار البعثة في أداء ولايتها. كذلك علّق الرئيس أهمية كبرى على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ولا سيما تلك المتعلقة بعملية فض الاشتباك وانسحاب القوات الأجنبية والحوار بين الكونغوليين. وتحدث السيد مرجان باسمي فأكد للرئيس التزام الأمم

التقارير تفيد بأنه استبعد من قيادة جبهة تحرير الكونغو بعد أن شجب عملية الاندماج باعتبارها اتفاقاً أمّلته المصلحة العسكرية.

١٤ - وهناك ما يشير إلى مزيد من التوحيد على جانب المتمردين حيث ذكر واحد من كبار أعضاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية هو السيد بيزيما كراهيا، أن لدى التجمع والجبهة رؤية مشتركة للقضايا السياسية مما قد يؤدي إلى تشكيل جبهة موحدة بنفس الزعامة السياسية والعسكرية. وتوقع أن يتم التوحيد في المستقبل القريب. وتمثل هذه التطورات أحدث الجهود الكثيرة التي تبذلها جماعات المتمردين لتوحيد صفوفها.

الحوار بين الكونغوليين

١٥ - خلال الفترة المستعرضة، بقي السير كيتوميلي ماسيري ملتزماً بتنفيذ مسؤولياته باعتباره الميسر المحايد للحوار بين الكونغوليين كما بقي يتمتع بالدعم الصريح من جانب حركات المتمردين الكونغوليين والأحزاب السياسية الرئيسية والمجتمع المدني.

١٦ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر وبناء على طلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام الرئيس بونغو برعاية اجتماع بين الرئيس لوران - ديزيره كاييلا وجماعات المعارضين الكونغوليين. ومع أن الرئيس كاييلا سافر إلى ليبرفيل لحضور هذا الاجتماع فإن الاجتماع لم يعقد بسبب عدم حضور المدعويين من المعارضة.

١٧ - ومع أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تسحب رسمياً رفضها للسير كيتوميلي ماسيري كميسر محايد، فإن هناك مؤشرات متزايدة على أنها مستعدة لقبول تعيين ميسر مشترك ثان ناطق بالفرنسية يعمل بصورة مشتركة مع السير كيتوميلي. ويبدو أن الرئيس جوزيف كاييلا يؤيد هذا الترتيب وقد طلب في خطاب توليه الرئاسة

١١ - ومن المنتظر، على أثر مناقشة بين الرؤساء الإقليميين، أن تجتمع اللجنة العسكرية المشتركة في ١٠ و ١١ شباط/فبراير في لوساكا وأن يلي ذلك اجتماع للجنة السياسية في ١١ و ١٢ شباط/فبراير. ومن المزمع عقد اجتماع قمة في لوساكا يوم ١٣ شباط/فبراير. كذلك تجري الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع لمجلس الأمن مع اللجنة السياسية في نيويورك في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير.

حركات المتمردين الكونغوليين

١٢ - بعد انتشار نبأ اغتيال الرئيس لوران - ديزيره كاييلا نفت حركات المتمردين أي تورط في هذا العمل. كذلك أدانت هذه الحركات استخدام العنف وأكدت التزامها باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ودعا جميع زعماء المتمردين إلى تحقيق تقدم فوري في إجراء الحوار بين الكونغوليين وهو ما نص عليه اتفاق لوساكا، وشجبوا تنصيب اللواء جوزيف كاييلا رئيساً للبلاد. وأجمع زعماء المتمردين على مطالبتهم بإنشاء حكومة انتقالية. وردا على خطاب الرئيس جوزيف كاييلا للشعب يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، كرر زعماء المتمردين دعوتهم للدخول في الحوار بين الكونغوليين دون أي تأخير أو شروط.

١٣ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير اندمجت ثلاث حركات من حركات المتمردين لتشكل جبهة تحرير الكونغو. وتضم الحركة الجديدة حركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الجناح الوطني. وتتوخى عملية الاندماج هذه تشكيل قوات مسلحة واحدة ووضع استراتيجية واحدة تجاه الجانب الحكومي. أما الرئيس الحالي لجبهة تحرير الكونغو فهو السيد جان - بيير ييمبا وهو الرئيس السابق لحركة تحرير الكونغو. ومع أن اسم السيد ومبا ديا ومبا قد ذكر في سياق تعيينه نائبا للرئيس، فإن

عبروا الحدود. وعقب ذلك جُرد حوالي ٣ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الكونغولية و ٢٠٠ من الجنود الزمبابويين من أسلحتهم وأعيدوا مرافقين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تفادى حوالي ١ ٩٢٥ من مقاتلي الجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية نزع سلاحهم باستخدام القوارب لعبور بحيرة مويرو والدخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت الحاضر بقي في شمال زامبيا ١٤٤ من الجنود المتروعي السلاح؛ وهناك ١١٥ شخصا يطلبون اللجوء؛ ويخضع ٢٩ شخصا للتحقيق معهم لانتمائهم للقوات المسلحة الرواندية السابقة أو جماعة إنتيراهااموي أو للجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية.

٢١ - وعقب اجتماع عُقد في كينشاسا يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر بين الرئيس لوران ديزريه كاييلا والرئيس موغايي والرئيس نجوما، حذر الرئيس موغايي من أن المتمردين سيحجرون على الجلاء عن كويتو إذا لم يتركوها طوعا. وأعقب ذلك حشد لقوات الحكومة وحلفائها حيث أفادت التقارير بوجود ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ من الأنغوليين و ٦٠٠ من الزمبابويين و ٣ ٠٠٠ من أفراد الجيش الشعبي الرواندي على خط انتشار بين كاسنغا وبويتو. أما على جانب المتمردين، فهناك ست كتائب تابعة للتجمع الكونغولي وهي مسيطرة على بويتو وتساندها فرقتان من الجيش الشعبي الرواندي.

٢٢ - وخلال كانون الأول/ديسمبر وأوئل كانون الثاني/يناير كان هناك ادعاءات عديدة بانتهاكات وقف إطلاق النار واتهامات من كل من الجانبين بأن الجانب الآخر يعد للقيام بهجوم. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر كتب الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن مدعيا بأن بلاده قد تصرف للدفاع عن النفس، وشاكيا من وجود حملة مستمرة للتضليل موجهة ضد بلاده (S/2000/1244). وكرر الممثل الدائم عرض حكومته لفك

إلى منظمة الوحدة الأفريقية أن تساعد على إعادة تنشيط عملية السلام ولا سيما فيما يتعلق بتسمية ميسر مشترك ثان. على أن زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وصف فيما بعد إشارة الرئيس إلى التيسير المشترك بوصفه انتهاكا لاتفاق لوساكا الذي لا ينص على هذا الاختصاص.

١٨ - وقد كانت الأحزاب السياسية المنطوية تحت لواء التجمع الكونغولي صامته حتى الآن نظرا لاستمرار الحظر على نشاطها ولكنها أصبحت الآن أكثر ضجيجا في الدعوة لتنفيذ اتفاق لوساكا وبالتحديد في الدعوة لإجراء الحوار بين الكونغوليين. وتؤيد هذه الأحزاب عموما تعيين ميسر مشترك ثان ناطق بالفرنسية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير اجتمع الرئيس جوزيف كاييلا إلى ممثلي أربعة من الأحزاب السياسية الرئيسية في كينشاسا.

ثالثا - التطورات العسكرية

١٩ - مع أن الجانب الأعظم من البلاد كان هادئا خلال فترة التقرير، خصوصا في الأسابيع الثلاثة الماضية، فقد لوحظت أعمال عسكرية في كل من المقاطعة الاستوائية وفي كاتانغا في كانون الأول/ديسمبر وأوئل كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ كذلك وردت أنباء عن قتال متقطع كثيرا ما يشمل جماعات مسلحة وذلك في مقاطعتي كيفو.

الحالة في كاتانغا

٢٠ - في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد هجمات في كاتانغا قامت بها القوات المسلحة الكونغولية التابعة للحكومة، شن التجمع الكونغولي والجيش الشعبي الرواندي هجوما مضادا توج بالاستيلاء على كويتو يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر. ولذا آلاف من المقاتلين واللاجئين بالفرار إلى زامبيا هروبا من القتال. وتشير الأرقام الواردة من السلطات الزامبية إلى أن ما يزيد على ٥ ٠٠٠ من المقاتلين

المقاطع الشرقية

٢٥ - تبقى الحالة الأمنية في الأجزاء الشرقية بجمهورية الكونغو الديمقراطية هشة للغاية. واشتكت جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن المجموعات المسلحة تواصل شن هجمات عديدة في مقاطعتي كيفو. وعلى الرغم من أن الجماعات المسلحة المسؤولة عن هذه الهجمات لم توقع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فإنه توجد تقارير مستمرة عن تلقيها للأسلحة والتدريب من القوات المسلحة الكونغولية. (يجري استكشاف الحالة في المقاطعات الشرقية بصورة أكثر تفصيلاً في الفقرات من ٨٥ إلى ٨٨ أدناه).

٢٦ - وفي منطقة إيتوري، تزايد التوتر العرقي بين طائفتي ليندو وهيما بشدة في ١٩ كانون الثاني/يناير عندما هاجم رجال قبائل ليندو قوة تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ومطار بونيا وهو موقع تابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وأسفر القتال عن وقوع خسائر شديدة وأعقبته هجمات شنها أفراد تابعين لقبائل هيما على المدنيين من قبائل ليندو (انظر الفقرتين ٥٦ و ٥٧ أدناه).

٢٧ - وأوفدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريقاً عسكرياً وإنسانياً إلى كمبالا وبونيا في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وفي كمبالا، قبلت قيادة الجيش أن تكون قوة الدفاع الشعبية الأوغندية مسؤولة عن أمن السكان المدنيين في منطقة بونيا وتعهدت ببذل كل جهد ممكن لاحتواء العنف. واعتباراً من ٢٢ كانون الثاني/يناير، أبلغ المراقبون العسكريون التابعون للبعثة في بونيا أن الحالة في المدينة متوترة ولكن قوة الدفاع الشعبية الأوغندية مسيطرة عليها بفعالية. وتناقش البعثة مع الوكالات الإنسانية إجراءات المتابعة التي ترمي إلى تحسين العلاقات بين الطائفتين.

الاشتباك على مسافة ٢٠٠ كيلومتر واستعدادها للانسحاب من كويتو إذا انتشرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هناك. وفي اليوم نفسه كتب القائم بأعمال البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن ليبلغه بأن فرقة تابعة للجيش الشعبي الرواندي بمساندة من الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام (يونيتا) بشن هجمات على كاتانغا من الأراضي الزامبية (S/2000/1245).

٢٣ - ومنذ أوائل كانون الثاني/يناير، يجري قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الجنرال منتاغا ديبالو مناقشات مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسلطاهما العسكرية ومع التجمع الكونغولي حول العرض الرواندي للانسحاب من كويتو إذا نشرت البعثة فريقاً من مراقبيها العسكريين في هذه البلدة. وبالفعل فقد أعدت البعثة فريقاً لنشره في كويتو. غير أنه وعلى الرغم من المؤشرات المشجعة من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا فإن مناقشة الطرائق الملموسة لهذا الاتفاق لا تزال مستمرة مع السلطات العسكرية لدى الطرفين. ويصر التجمع الكونغولي على الاستجابة لمشاغله بصورة منفصلة عن مشاغل رواندا.

القتال في المقاطعة الاستوائية

٢٤ - في منتصف كانون الأول/ديسمبر، بدأت حركة تحرير الكونغو هجوماً عسكرياً على جبهة عريضة في شمال المقاطعة الاستوائية، واستولت على إيميز وبيفالي. وعززت الحكومة والقوات الحليفة مواقعها حول مبانداكا. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، جرى صد قوات حركة تحرير الكونغو المهاجمة لبولومبا بعد قتال عنيف. واعتباراً من ١٨ كانون الثاني/يناير، أصبحت الحالة العسكرية ثابتة، مع عدم ورود تقارير عن وقوع قتال ذي أهمية.

انتقالية وتجريد الميليشيات التابعة للحكومة من السلاح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣١ - وعملا بخطة هراري للفصل بين القوات، تلقت البعثة إخطارا من أنغولا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزمبابوي، وناميبيا بأنه قد صدرت أوامر تنفيذية إلى قواتها العسكرية بالبدء في عملية الفصل بين القوات. ولم ترد بعد أي إخطارات من حركات المتمردين.

٣٢ - ونصت خطة هراري للفصل بين القوات على أن القوات العسكرية للأطراف ستتعهد بإقامة منطقة للفصل بين القوات عرضها ١٥ كيلومترا على مدى فترة أسبوعين اعتبارا من ٢١ كانون الثاني/يناير. ولم يمثل لذلك بعد أي طرف من الأطراف. وهناك دلائل على أن تنفيذ خطط الفصل بين القوات قد أصبح مرهونا بالتقدم في إجراء الحوار بين الكونغوليين المشار إليه في اتفاق لوساكا، نظرا لأن حركات المتمردين الكونغوليين تصر على أن العمليتين - العسكرية والسياسية - مترابطتان بصورة غير قابلة للانفصام. ومع ذلك، تعمل البعثة على أساس افتراض أن الأطراف ستنفذ في الواقع خططها للفصل بين القوات.

انسحاب القوات الأجنبية

٣٣ - في ٩ كانون الثاني/يناير، قام الرئيس لوران - ديزيريه كاييلا بترتيب محادثات في ليرفيل بين الرئيس بويويا من جهة وجان - بوسكو ندايكينغورو كيه، زعيم الجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية، وهي الجماعة المتمردة البوروندية الرئيسية، من جهة أخرى. وأبلغ ليونار شي أوكيتودو وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، في وقت لاحق، السلك الدبلوماسي في كينشاسا بأن كلا الطرفين قد وافقا على سحب قواتهما من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أعلنت الجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية أن وفاة الرئيس لوران -

٢٨ - وجرى أيضا الإعراب عن القلق إزاء الهجمات المتكررة على السكان من قبائل بانيامولينغي في كيفوساوت. ويجري معالجة هذه المسألة بتفصيل أكبر في الفقرة ٥٩ أدناه.

كيسانغاني

٢٩ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، واصلت رواندا وأوغندا وضع قواتها على مسافة نحو ١٠٠ كيلومتر من كيسانغاني. غير أن العناصر العسكرية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بقيت في المدينة، مع تأكيد زعمائها بأن الشواغل الأمنية لم تسمح لهم بسحب قواتهم قبل وصول قوات الأمم المتحدة. والمنطقة الواقعة حول كيسانغاني مقسمة كأمر واقع إلى أقسام: يحتل التجمع الكونغولي الجنوب والغرب؛ وتحتل حركة تحرير الكونغو وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية الشمال الغربي والشمال؛ وتحتل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الشرق بمفردها. ويراعى هذا التشتت بصفة عامة، فيما عدا بالنسبة للمناوشات المنعزلة عادة بين التجمع الكونغولي وحركة تحرير الكونغو/التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الجناح الوطني في منطقة تعدين الماس الواقعة إلى الشمال من المدينة.

تنفيذ خطط الفصل بين القوات

٣٠ - صدق رؤساء هيئات الأركان العسكرية للأطراف، فيما عدا حركة تحرير الكونغو، على خطة فرعية تفصيلية للفصل بين القوات والانتشار في هراري في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وتلقى وفد حركة تحرير الكونغو تعليمات بعدم التوقيع على الوثيقة، نظرا لأنها لا تتضمن إشارة إلى الحوار بين الكونغوليين. وأعلن متحدث رسمي باسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في وقت لاحق أن قواته أيضا لن تمثل لخطط الفصل بين القوات ما لم يبدأ الرئيس لوران - ديزيريه كاييلا محادثات بشأن تشكيل حكومة

المسلحة الكونغولية تضم أعدادا كبيرة من مقاتلي القوات المسلحة الرواندية السابقة ومقاتلي جماعة إنتيراهاموي.

رابعا - التعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة

٣٦ - استمر نقص الموارد في إعاقه عمليات اللجنة العسكرية المشتركة. وأخطرت منظمة الوحدة الأفريقية اللجنة بأنه ليس من المحتمل أن تتوفر أموال كافية لتغطية الاحتياجات المتصورة لهذا العام.

٣٧ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعلنت أمانة المنظمة أن العميد نجوكي موانيكى من كينيا قد عيّن رئيسا للجنة العسكرية المشتركة. وتقلد العميد موانيكى مهام منصبه في لوساكا في نهاية كانون الثاني/يناير واضطلع بمهمة إحاطة في كينشاسا ومواقع أخرى.

خامسا - حالة انتشار البعثة

الانتشار الحالي

٣٨ - كان لدى بعثة الأمم المتحدة في ٨ شباط/فبراير ما مجموعه ٢٠٠ فرد عسكري. وداخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى كينشاسا، جرى نشر ضباط الاتصال العسكري في مقار حركات التمرد (بونيا وغبادوليت وغوما) وفي اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية الأربع (بويندي وكابالو وكابندا وليسالا). وتتمركز أيضا في ستة مواقع أخرى أفرقة للمراقبين العسكريين (جيمينا وإيسيرو وكانغا وكيندو وكيسانغاني ومبانداكا). وبالإضافة إلى ذلك، جرى نشر فريق في نشيلينغي في شمال زامبيا. ويتمركز ثلاثة وعشرون من ضباط الاتصال في عواصم البلدان المجاورة، بمن فيهم ١٤ ضابطا يقدمون الدعم التخطيطي للجنة العسكرية المشتركة في لوساكا. وختاما، هناك أحد ضباط الاتصال العسكريين التابعين لبعثة الأمم

ديزيريه كاييلا لم يؤثر على رغبتها في مواصلة المحادثات مع الحكومة البوروندية. وأكدت الحكومة البوروندية في بيان أصدرته أن اجتماعها مع الجبهة البوروندية كانت ناجحة وستستمر.

٣٤ - ولا يزال يتعين تنفيذ القرارين ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠) بالكامل، اللذين طالب فيهما مجلس الأمن بانسحاب القوات الرواندية والأوغندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية دون المزيد من التأخير، وفقا للجدول الزمني لاتفاق لوساكا وخطة كيمبالا للفصل بين القوات. وتشير التقارير إلى وجود نحو ٢٠ ٠٠٠ جندي من الجيش الشعبي الرواندي و ١٠ ٠٠٠ جندي من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا توجد أي إشارة واضحة إلى أي تخفيض ملموس في مستوى القوات. واستمر كبار المسؤولين الروانديين في تأكيد شواغل بلدهم الأمنية، والمطالبة باتخاذ تدابير لتجريد الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من السلاح وتسريحها قبل أن يشرع الجيش الشعبي الرواندي في الانسحاب. وذكر المسؤولون الأوغنديون، بما في ذلك الرئيس موسيفيني مؤخرا، أنه في أعقاب هزيمة المتمردين التابعين للقوات الديمقراطية المتحالفة، فإن الهدف الرئيسي لتدخل أوغندا قد تحقق.

٣٥ - وفي الجانب الحكومي، من المقدر أنه يوجد نحو ١٢ ٠٠٠ جندي من زمبابوي، و ٧ ٠٠٠ جندي أنغولي، و ٢ ٠٠٠ جندي نامبي جرى نشرهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ تقديم تقرير الأخير، زادت مستويات القوات التابعة لحلفاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ردا على الانقلابات العسكرية في كاتانغا والشواغل الأمنية في كينشاسا ولومومباشي في أعقاب اغتيال الرئيس لوران - ديزيريه كاييلا. وهناك مزاعم مستمرة من رواندا بأن القوات

مدى امتثال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لأحكام اتفاق مركز القوات. واستمر هذا الاتصال المحسّن في ترتيب نتائج إيجابية؛ وجرى بصورة متناسقة حل المصاعب السابقة بشأن التخليص الجمركي، والإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم الإضافية على الوقود، والإذن بإنشاء شبكة للترددات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتقديم تسهيلات في مطار كينشاسا. وقامت أيضا البعثة والحكومة بإيفاد بعثات استطلاع مشتركة إلى مبانداكا وكانفا.

٤٣ - ولا يزال يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستعيز عن نظام الإخطار بالرحلات الجوية على أساس كل حالة على حدة بنظام للإخطار المسبق للرحلات في مجموعات، وهو ترتيب يعد أساسيا لأغراض إدارة أسطول الطائرات الكبير المطلوب للمرحلة الثانية من نشر البعثة. وأكدت المفوضية للبعثة أن هذا النظام سيتقرر فور بدء المرحلة الثانية للانتشار. ومع ذلك، هناك موقف أكثر اتساما بالإيجابية ورفعا للقيود، لا سيما الالتزام بالهبوط في مطار محايّد خلال رحلة العودة من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون واشترط توجيه جميع الرحلات الجوية للبعثة عبر كينشاسا.

٤٤ - وفي المواقع الميدانية، واجه مراقبو البعثة العسكريون قيودا بين حين وآخر على حريتهم في التنقل فرضها القادة المحليون. ومع ذلك، فقد كان العائق الأكبر لحركة المراقبين العسكريين هو طبيعة التضاريس، إذ أصبح المرور على معظم الطرق متعذرا فيما يزيد على ٢٥ كيلومترا من أي قاعدة تابعة للبعثة.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٤٥ - نظرا لاستمرار القتال في المنطقة الاستوائية ونورث كيفو وساوث كيفو وكانغا والمقاطعة الشرقية، فقد بلغ آخر

المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا (انظر الخريطة المرفق).

٣٩ - وأنشأت بعثة الأمم المتحدة ثلاث مقار لقيادات القطاعات من أجل تنفيذ خطط كمبالا/هراري، للفصل بين القوات. وافتتح الأول في كيسانغاني في حزيران/يونيه، وهو مزود بمجموعة صغيرة من ضباط الأركان العسكريين والموظفين المدنيين. ومنذ تقديم تقرير الأخير، افتتحت مقار لقيادات القطاعات في مبانداكا وكانغا. وتعمل في كينشاسا وغوما وبانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى قواعد للنقل والإمداد تابعة لبعثة الأمم المتحدة واللازمة لدعم نشر المراقبين والقوات.

أمن أفراد البعثة

٤٠ - واصلت الأطراف توفير الأمن للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة بصورة مرضية بصفة عامة. وفي بونيا، تعتبر قوات الدفاع الشعبية الأوغندية مسؤولة عن حماية أماكن عمل البعثة. وفي كينشاسا، خصصت الحكومة اعتبارا من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٣٥ من أفراد الشرطة المدنية لحماية أماكن عمل وأصول البعثة في مقر قيادتها وقاعدة النقل والإمداد التابعة لها ومطار كينشاسا. وعلى الرغم من الاضطراب الناشئ عن اغتيال الرئيس لوران - ديزيريه كاييلا، فإن العاصمة ظلت هادئة.

٤١ - وفي جنوب كيفو، أجبر تكرار هجمات الجماعات المسلحة الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية على تعليق عدد كبير من عملياتها. وأدى التهديد الذي تشكله الجماعات العسكرية إلى إعاقة نشر المراقبين العسكريين التابعين للبعثة في المقاطعات الشرقية في هذا الوقت.

التعاون مع الأطراف

٤٢ - عقدت اعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر، اجتماعات أسبوعية بين البعثة والمفوضية العامة لشؤون البعثة لتقييم

٤٧ - ونتيجة للقتال الذي وقع مؤخرا في منطقة بويتو (كاتنغا)، فقد التمس عدد كبير من السكان اللجوء في زامبيا المجاورة؛ ويقوم نحو ٩ ٠٠٠ منهم في مخيم للاجئين قرب كالا في المنطقة الشمالية من زامبيا، كما استقر ١٥ ٠٠٠ آخرون في قرى بالمنطقة ذاتها.

٤٨ - ويقدر بأن هناك نحو ١٦ مليون نسمة يعانون من الحاجة الماسة إلى الأغذية في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأسباب الرئيسية لأزمة الأمن الغذائي طول فترة التشرد، وتصعيد الحرب، مما نجم عنه انقطاع الإمدادات من المصادر التقليدية وحدوث زيادة مذهلة في الأسعار مقرونة بهبوط القدرة الشرائية. وكما ذكر آنفا، تقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ٧٠ في المائة من السكان المقيمين في العاصمة والذين يتراوح عددهم بين ٦ و ٧ ملايين نسمة لا يملكون دولارا واحدا في اليوم لشراء الطعام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال هم أشد الفئات إصابة بسوء التغذية المزمن، لا سيما في المراكز الحضرية الرئيسية في كينشاسا وكابندا وكانغا وموجي - مايي ومبانداكا وكيسانغاني.

٤٩ - وقد استمر تدهور الحالة الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لاستمرار إهمال المرافق الصحية، ونقص الأدوية الأساسية وصعوبة إرسال الإمدادات الطبية إلى مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعاني النظام الصحي أيضا بشكل خطير من نقص المعدات وعدم كفاية تدريب الموظفين الطبيين ونقص كبير في التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يقدر أن ٣٧ في المائة فقط من السكان يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية و٤٧ في المائة فقط يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب. ولا تزال معدلات وفيات الأمهات والأطفال عالية جدا، ونسبة التغطية الإجمالية بالتحصين منخفضة (السل: ٣٠ في المائة؛ شلل الأطفال: ٢٢ في المائة؛ الحصبة: ٢٤ في المائة). وقد

تقدير لعدد المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مليونين، ويتوقع لهذا الرقم أن يزداد. وبالإضافة إلى عدد اللاجئين يزيد مجموع السكان المتأثرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ٢ ٣٣٥ ٠٠٠. ويحصل على المساعدات الإنسانية أقل من نصف هؤلاء المشردين. ويعتقد أن هناك نحو ٦٤٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في نورث كيفو، وأكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ في ساوث كيفو و ٣٠٥ ٠٠٠ في كاتانغا و ٣٠٠ ٠٠٠ في المقاطعة الاستوائية. وفي مقاطعتي كيفو وحدهما، زاد هذا العدد إلى أكثر من أربعة أمثاله خلال الشهرين الإثني عشر الأخيرين. ونتيجة للمواجهات العنيفة بين قبيلتي ليما وهندو في مقاطعة إيتوري في المنطقة الشرقية، يقال بأن نحو ١٢ ٥٠٠ شخص قد فروا من بونيا إلى المناطق الريفية المحيطة بها. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك عددا آخر يتراوح بين ٦ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ قد لجؤوا إلى أوغندا خلال الأسابيع القليلة الماضية. ويقدر عدد اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ ٣٣٢ ٠٠٠ لاجئ. ويبلغ عدد اللاجئين الأنغوليين والروانديين ممن لا يتلقون مساعدات ٦٧ ٠٠٠ و ٤٨ ٠٠٠، على التوالي. ومن اللاجئين الذين يحصلون على مساعدات لاجئون من السودان وأوغندا وبوروندي.

٤٦ - وعقب القتال الذي دار خلال عام ٢٠٠٠، وصل اللاجئين الكونغوليون إلى مناطق بيتو وإيمبوندا ولوكوليبا في الكونغو. ويقدر بأن هناك الآن ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الكونغو، يعاني من الضعف في المائة منهم. وتعتمد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة الطارئة لهؤلاء اللاجئين لتيسير اندماجهم في مجتمعاتهم الجديدة. ويُتوقع أن يوفر برنامج الأغذية العالمي الاحتياجات الأساسية (الأرز والبقول، والملح) لفترة ستة أشهر. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية هادئة نسبيا إلا أن أي تدهور فيها يمكن أن يعوق جهود تقديم المعونة.

كانون الأول/ديسمبر حلقة عمل مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية بشأن التخطيط الوطني. وكان مكتب منسق الشؤون الإنسانية يعترزم عقد حلقة العمل هذه في كيسانغاني في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ولكنها أُجلت لعدم توافر المشاركة الحكومية.

٥٣ - وما برحت حكومتا جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى تعربان عن قلقهما من أن القتال الدائر في إكواتير، خصوصا في المناطق الملاصقة مباشرة للحدود، يؤثر على الاستقرار فيهما. ومن ذلك على وجه التحديد استمرار دخول اللاجئين إلى كلا البلدين وتعطل حركة الملاحة في نهر أوبانغوي، مما ألحق بهما خسائر اقتصادية فادحة. وتتردد أيضا شائعات مستمرة عن تسلل عناصر من حركة تحرير الكونغو على امتداد الضفة الغربية لنهر أوبانغوي متجهة إلى موقع التقائه بنهر الكونغو.

سابعاً - حقوق الإنسان

٥٤ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على بالغ القلق. فلا تزال تُرتكب انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان بلا أي رادع من عقاب، ويتضاعف هذا بفعل تجدد اندلاع التوترات السياسية والعرقية. وبعض هذه التوترات يتخذ شكل المصادمات فيما بين مختلف الجماعات المسلحة والطوائف العرقية، بما فيها طائفتا الهيما والندو في مقاطعة إيتوري وطائفة البانيا مولينغي في ساوث كيفو. ومما يسبب تقلقا أيضا إنشاء الحكومة لجماعات الدفاع الذاتي المسلحة (قوات الدفاع الذاتي الشعبي).

٥٥ - وقد اتسم الوضع في الآونة الأخيرة بتفشي أعمال القتل وتدمير الممتلكات، وحالات الإعدام خارج نطاق

أدت أحوال الصرف الصحي والصحة العامة غير الملائمة فضلا عن سوء التغذية إلى إيجاد بيئة صالحة لانتشار الأمراض. ففي بويتو، سجل خلال عام ٢٠٠٠ نحو ٧٠٠ ٤ حالة إصابة بالكوليرا و٣٦٠ حالة وفاة. وتظهر أيضا أمراض جديدة تعتبر الحمى التيفية وجدري القروء من أعظمها خطرا. وأخيرا تبلغ نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة نحو ٥ في المائة، ويبلغ مجموع المصابين به ١,١ مليون نسمة. وعموم القول، لم تتحسن المؤشرات الصحية القياسية حاليا منذ المسح الذي اضطلعت به وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٨.

٥٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، صدر نداء موحد لتدبير ما مجموعه ٣٧ مليون دولار. ولم يتلق حتى الآن سوى ٣٠,٥ في المائة من هذا المبلغ.

٥١ - وبعد أن قدمت بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، التي أتت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تقريرها في نيويورك، وعقب إجراء مناقشات أخرى في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تقرر أن يتولى الممثل المقيم/المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مهمة منسق الشؤون الإنسانية في ذلك البلد أيضا كفالة للاستجابة للحالة القائمة بأقصى قدر من الفعالية. أما على الصعيد دون الوطني، فسيظل مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة يحتفظ بمنسق لشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية مقره غوما. ومن التطورات الأخرى ذات الصلة أن مكتب منسق الشؤون الإنسانية سيفتح مكثبا تابعا له في لوبومباشي.

٥٢ - وفي ساوث كيفو، يجري الإعداد لأيام التحصين الوطني لعام ٢٠٠١، بعد أن عُقدت في غوما في منتصف

وساوث كيفو عقب الهجمات والهجمات الانتقامية المتكررة من جانب الجماعات المسلحة المختلفة. وفي بوكافو، عمدت السلطات المحلية إلى اعتقال ممثلي المجتمع المدني ومدنيين آخرين؛ ووردت تقارير تفيد بأن بعض الأشخاص المعتقلين يتعرضون للتعذيب.

٥٩ - وأبلغ أيضا عن وجود توترات خطيرة فيما بين الطوائف العرقية في مقاطعة ساوث كيفو. وتفيد بعض التقارير بوقوع مذابح للسكان من طائفة البانيامولينغي. ويعتزم بعض المسؤولين عن حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية زيارة المنطقة لتقييم الحالة على أرض الواقع وتوعية السلطات المحلية بشأن ما ورد من تقارير تثير الانزعاج واقتراح تدابير أخرى لحل الأزمة.

٦٠ - وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، يتعرض ممثلو المجتمع المدني أيضا للمضايقة والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. فقد حدث في كينشاسا مؤخرا أن تعرض أربعة من قيادات المجتمع المدني وبعض من أعضاء أحد الأحزاب السياسية ومن رجال الأعمال التجارية للاعتقال والاحتجاز بلا أي سبب. ولم يعد بمستطاع الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام غير الحكومية أن يؤديوا عملهم بحرية. فقد فرض بموجب قرار أصدره مؤخرا وزير الاتصالات حظر للنشر على أكثر من ١٠٠ صحيفة محلية بحجة عدم الامتثال للتشريعات الحكومية.

٦١ - ولا تزال ترد بكثرة تقارير تفيد عن وقوع حالات للاعتقال التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القانون. ومن أمثلة ما وقع من ذلك مؤخرا حالة الكوماندر ماساسو، وهو من كبار ضباط الجيش، حيث تم اعتقاله بزعم قيامه بالتخطيط للقيام بانقلاب ضد الرئيس الراحل. ولا تزال الحكومة تنفي التقارير التي تفيد أن الكوماندر ماساسي قد أُعدم في كانون الأول/ديسمبر. وتم أيضا اعتقال

القانون وحالات الاختفاء القسري، وحالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني للموظفين المحليين في المنظمات الدولية وأفراد المجتمع المدني وقيادات الأعمال التجارية والأجانب المقيمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن القيود الشديدة المفروضة على حرية الصحافة وحرية التنقل.

٥٦ - وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، قام وفد من المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة بانبا. وتمكن الوفد من جمع بعض المعلومات من مصادرها المباشرة ومقابلة بعض شهود العيان. وبناء على النتائج الأولية لهذه البعثة، أكد فريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقوع مذبحه لطائفة الليندو العرقية على يد ميليشيات طائفة الهيمبا العرقية في ١٩ كانون الثاني/يناير. وقتل في هذه المذبحة ٢٠٠ شخص على الأقل وجرح فيها حوالي ٤٠ شخصا. وكانت أغلبية الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال. وقتل بعض هؤلاء بالمناجل وبعضهم فصل رأسه عن جسده. وألقي ببعض الجثث في مراحيض مكشوفة. وظل جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية واقفين موقف المتفرج أثناء أعمال القتل ولم يقوموا بحماية المدنيين.

٥٧ - وأصدر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبرتو غاريتون، بيانا صحفيا في ٢٦ كانون الثاني/يناير أدان فيه المذبحة التي وقعت في بونيا. وأهاب بحكومة أوغندا وجبهة تحرير الكونغو أن تصدرا أوامرها إلى جنودهما على الفور لحماية غير المحاربين والمدنيين وبدء التحقيق في الحادثة السالفة الذكر بهدف معرفة المسؤولين عن ارتكابها وتقديمهم إلى العدالة.

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أيضا في مقاطعتي نورث كيفو

روبنسون، والالتزام الذي تعهدت به عندئذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو تحسين حالة حقوق الإنسان. فأولا، أفرجت الحكومة عن ٩٠٠ من المحتجزين، أكثر من ٢٠٠ منهم من السجناء السياسيين والصحفيين. وثانيا، أعلن الرئيس الجديد أن الأولويات لدى حكومته ستكون هي احترام حقوق الإنسان وأمن الأفراد والممتلكات وإصلاح القضاء العسكري وكفالة دستورية الإجراءات الحكومية. وصدر قرار مشمول بالنفاذ الفوري بقصر اختصاص المحاكم العسكرية على الأمور الداخلة في نطاق قانون القضاء العسكري.

ثامنا - حماية الأطفال

٦٥ - لم يطرأ في الفترة المشمولة بالتقرير أي تحسن ملموس على الحالة المتعلقة بتجنيد الأطفال في القوات المسلحة وفي مختلف الجماعات المتحاربة. ونتيجة للاحتجاج المتزايد من جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوقف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حملة التجنيد العسكري التي يقوم بها في المناطق الحضرية. بيد أن هذا التجمع نفى ادعاء أنه يتخذ جنودا من الأطفال وذكر أن الشباب ينضمون إلى الحركة بمحض إرادتهم، وأنهم لا يوضعون في الخطوط الأمامية. بيد أن المعلومات المتلقاة من مصادر أخرى تبين أن التجنيد مستمر في المناطق الريفية من مقاطعتي كيفو، بما في ذلك كاهيلي وإدجوي أيلاند وماسونغاتي وروغانو. وأفيد أيضا بأن جميع المجندين الجدد من الأطفال ينقلون إلى معسكرات في ماسيسي لتلقي التدريب العسكري. ويعتقد أن معسكر موشاكي قد استقبل أكثر من ٣٠٠٠ من المجندين الجدد صغار السن، الذين تقل سن ٦٠ في المائة منهم عن ١٨ سنة. وقد طلبت بعثة الأمم المتحدة من التجمع الكونغولي

واحتجاز عدة أفراد عسكريين آخرين وبعض المدنيين من مقاطعتي نورث كيفو وساوث كيفو وغيرهم من المقربين إلى ماساسو. ومن بين هؤلاء موظف محلي في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الكونغو جرى اعتقاله في كينشاسا في ٣ كانون الثاني/يناير وظل قيد الاحتجاز لدى "الاستخبارات العسكرية لكشف الأنشطة المعادية للوطن"، إلى أن أطلق سراحه في ١٠ كانون الثاني/يناير مع فرض قيود شديدة على حريته في التنقل.

٦٢ - ولا تزال المحكمة العسكرية تطبق عقوبة الإعدام. ويحكم تعسفا على كثير من المتهمين بعقوبة الإعدام. ومن أمثلة ما حدث من ذلك مؤخرا، إصدار هذه المحكمة الخاصة بحكم الإعدام على الحارس الشخصي لرئيس أركان الشرطة، في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وقد اتهم هذا الشخص بأنه اقتحم مقر إقامة محافظ المصرف المركزي للكونغو، على الرغم من إصراره على أنه بريء من ذلك. وتم إعدامه في اليوم التالي مع سبعة آخرين من سجن كينشاسا المركزي، دون أن تتاح لهم فرصة الطعن في الحكم وفقا للقواعد الدولية المتعارف عليها لحقوق الإنسان. بيد أنه في كانون الثاني/يناير، اعتقل شخص آخر للاشتباه في ارتكابه هذه الجريمة نفسها.

٦٣ - وهذه الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، مقرونة بانعدام الإصلاحات الديمقراطية، أدت بالبلد إلى حالة من التوقف السياسي التام. وحتى مع ما يجري من الإفراج عن كثير من أفراد المعارضة من مراكز الاحتجاز، لا يزال عديد من قادة الأحزاب السياسية يعيشون في الخارج تفاديا للقيود والمضايقات.

٦٤ - وفي مقابل هذه الخلفية، حدث تطوران إيجابيان منذ الزيارة التي قامت بها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة

الاعتبار مبلغ ٥٨,٧ مليون دولار المخصص للبعثة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أذنت لي بأن استخدم خلال الفترة التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ مبلغ ١٤١,٣ مليون دولار يمثل رصيد الالتزام المأذون به للبعثة في القرار ٢٦٠/٥٤ ألف.

٦٩ - وإذا أقر مجلس الأمن مشروع المفهوم المنقح لعمليات البعثة الوارد في الفقرات ٧١ إلى ٨٤ أدناه، فإن التكاليف المباشرة المتصلة بتلك العمليات ستسد من الموارد التي أقرتها الجمعية العامة بالفعل للفترة المالية الراهنة. أما فيما يتعلق بالفترة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ التي تبدأ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١، فسأسعى إلى طلب الموارد المالية اللازمة للبعثة من الجمعية العامة أثناء دورتها الخامسة والخمسين المستأنفة.

٧٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٧٩,٧ مليون دولار. كما بلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢ ٦٥٢,٤ مليون دولار.

عاشرا - الخطوات المقبلة

مفهوم مستكمل للعمليات

٧١ - بناء على التجارب المستمدة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عندما جرى نشر البعثة لأول مرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعت الأمانة العامة مشروع مفهوم منقح لعمليات نشر الأفراد العسكريين من أجل رصد الأعمال التي تقوم بها الأطراف وفقاً لخطة فض الاشتباك وإعادة الانتشار التي وقعت في هراي في ٦ كانون الأول/ديسمبر، والتحقق من مدى امتثالها لتلك الخطة. وقد جرى تعميق مشروع المفهوم المستكمل أثناء الزيارة التي قام

السماح لها بزيارة المعسكرات وتلقت موافقته على ذلك. ويؤمل أن يؤدي تحسن التعاون من جانب التجمع مع بعثة الأمم المتحدة واليونيسيف إلى تنفيذ القرار الصادر عن التجمع في ١٥ أيار/مايو بالبدء في تسريح الجنود الأطفال.

٦٦ - وكما ذكر في تقرير المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فإن عددا كبيرا من الأطفال الكونغوليين قد أخذوا من مناطق بونيا وبيني وبوتيمبو، لأغراض التدريب العسكري في أوغندا حسما يبدو (الفقرة ٧٥). وأعرب عن القلق إزاء احتمال أن هؤلاء الأطفال سيُعادون كجنود إلى التجمع الكونغولي. ولدى إنهاء هذا التقرير، وردت معلومات تفيد أن ٦٠٠ طفل سينقلون إلى كفالة المنظمات الإنسانية في الأسبوع المقبل.

٦٧ - وكان الرئيس الراحل كايلا قد كفل الدخول إلى معسكرات الجيش لبدء عملية نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم في المجتمع. واعتبر ذلك خطوة أولى صوب تنفيذ مرسوم تسريح الجنود الصادر في ٩ حزيران/يونيه. وأبرمت اليونيسيف اتفاق عمل مع الفرع المحلي لمنظمة غير حكومية دولية، هي المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، بوصفها الشريك الرئيسي في العملية التي ستنفذ بالتعاون مع الحكومة.

تاسعا - الجوانب المالية

٦٨ - حولتني الجمعية العامة، بموجب القرار ٢٦٠/٥٤ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سلطة الدخول في التزامات بأنصبة مقررة في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الفورية للبعثة وتمكينها من بدء التحضيرات السوقية للنشر التدريجي لأفراد القوة العسكرية المشكّلة. وفي قرار الجمعية العامة اللاحق، ٢٦٠/٥٤ بء، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبعد أن أخذت في

وقد طلبت اللجان العسكرية في الأقاليم المشتركة أن تزودها البعثة بدعم سوقي محدود لتمكينها من أداء وظائفها.

٧٦ - ويرمي مشروع المفهوم المقترح في هذا التقرير إلى نشر ما قد يصل إلى ٥٥٠ مراقبا عسكريا. ويستلزم أيضا نشر عدد قد يصل إلى ١٩٠٠ فردا مسلحا لحراسة المعدات والمرافق والإمدادات الموجودة في مقار القيادات القطاعية وقواعد الدعم. ومن المتصور أيضا تشكيل وحدتين نهريتين تضمّان معا حوالي ٤٠٠ جندي، وتوفير الأعداد اللازمة من طائرات الأجنحة الدوارة وطائرات الأجنحة الثابتة. ومن المتوقع بصفة مبدئية على أقل تقدير أن تتم جميع عمليات النشر والدعم عن طريق النقل الجوي. ومن المتصور أيضا الاستعانة بخدمات دعم متخصصة، سواء عن طريق الوحدات العسكرية أو من خلال العقود التجارية. وعليه، فإن مجموع الأفراد العسكريين المطلوبين سيصل إلى حوالي ٣٠٠٠ من الضباط والرتب الأخرى.

٧٧ - ومن المهم التأكيد على أن وظيفة الأفراد المسلحين البالغ عددهم ١٩٠٠ فردا ستقتصر على حراسة مرافق الأمم المتحدة ومعداتها وإمداداتها ضد أية محاولة للعبث بها أو سرقتها. ولن يكون بوسعهم نجدة أي من موظفي الأمم المتحدة قد يتعرض للخطر أو مرافقة قوافل المساعدة الإنسانية، ولن يكون في مقدورهم أيضا توفير الحماية للسكان المحليين. وسينسحب أفراد الأمم المتحدة من أي موقع يتراءى لهم فيه أهم مهددون بأخطار مفرطة. وقد يكون بوسع وحدات الحراسة أن تساعد في أية عمليات إخلاء من هذا القبيل.

٧٨ - تتيح خطة هراري لفض الاشتباك أسبوعين لإنجاز مرحلة التحقق، التي تبدأ من فض الاشتباك بين الطرفين وتحرك الطرفان إلى مواقع متوسطة وإلى مواقع دفاعية جديدة. وبعد ذلك ستقوم البعثة بالتحقق من تنفيذ العملية

بها مسؤولو التخطيط في إدارة عمليات حفظ السلام إلى البعثة فيما بين ٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير.

٧٢ - وبالنظر إلى هشاشة وقف إطلاق النار وترامي أطراف البلد والصعوبات التي تكتنف دخول المناطق الواقعة خارج المدن الكبرى والتنقل فيها، فإن مفهوم العمليات يستند إلى البناء التدريجي للقدرات على نحو يشجع الأطراف على وقف العمليات الحربية ويجعل البعثة في وضع يتيح لها الاستجابة في الوقت المناسب وبأسلوب فعال. بمجرد أن تبدأ الأطراف عملية فض الاشتباك وإعادة انتشار القوات وبشكل يقلل إلى أدنى حد من الأخطار التي تهدد موظفي الأمم المتحدة.

٧٣ - وفي الوقت ذاته، يمكن للتدابير المقترحة أن تستخدمها البعثة أن توفر الأوضاع اللازمة لتوسيع نطاق البعثة في المرحلة اللاحقة من أجل المهام القادمة المحتمل القيام بها في المقاطعات الشرقية.

٧٤ - وللمفهوم المنقح للعمليات أربع مراحل. وخلال المرحلة التمهيديّة الجاري تنفيذها في الوقت الراهن، ستستغل البعثة إلى أقصى حد الموارد القائمة للاستفادة من وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر المزيد من أفرقة المراقبين العسكريين وإعادة نشر أفرقة أخرى من أجل تأسيس قيادات قطاعية في كيسانغاني ومبانداكا وكانانغا وكاليمي.

٧٥ - وهذه القيادات القطاعية جزء لا يتجزأ من البنى التحتية للقيادة والسيطرة والاتصال التي ستمكن البعثة من تنسيق أفرقة المراقبين العسكريين الإضافية المطلوبة للتحقق من فض الاشتباك وإعادة الانتشار ورصدها. وستنقل اللجان العسكرية الإقليمية المشتركة الأربع (التمركزة حاليا في ليسالا، وبوندي، وكابيندا، وكابالو) إلى مواقع القيادات القطاعية للبعثة لتيسير الاتصال عن قرب والتنسيق وبناء الثقة، وهي الأركان المطلوبة لتنفيذ عملية التحقق والرصد.

الأفريقي، وحركة تحرير الكونغو/قوة الدفاع الشعبية الأوغندية والـ ١٥ موقعا متوسطا للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/الجيش الشعبي الرواندي. وسيصبح ذلك وزع ثان للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/الجيش الشعبي الرواندي مع قيام البعثة بالتحقق من تنفيذ، وسيؤدي ذلك إلى تجمع هذه القوات في الإثني عشر موقعا دفاعيا جديدا.

٨٣ - عند إنجاز عملية فض الاشتباك وإعادة الوزع ستكون البعثة متمركزة وقادرة على القيام بصفة مستمرة برصد قوات الأطراف التي تحتل ما مجموعه ٣٩ موقعا دفاعيا جديدا. وعلاوة على ذلك ستحتاج البعثة إلى قدرة على وزع المراقبين العسكريين للتحقيق في حوادث محددة والإبلاغ عما يدعى وقوعه من انتهاكات ورصد أنشطة لأي قوات كبيرة الحجم لم تعلن ضمن خطة فض الاشتباك لكنها تجري في منطقة لا تبعد أكثر من ٥٠ كيلومترا عن منطقة فض الاشتباك. وينتظر أن تلزم ٣٨ فرقة أخرى من المراقبين العسكريين لدعم عملية الرصد الطويلة هذه. وفي حالة قيام الجيش الشعبي الرواندي بسحب بعض وحداته إلى أي موقع من مواقعه الدفاعية الجديدة الأحد عشر المحددة له قد يلزم مزيد من فرق المراقبين لتوفير الرصد المتواصل لعدد يصل إلى ٥٣ موقعا مستقلا. وإذا استدعى الأمر ستنشأ أربعة مراكز تنسيق صغيرة تتبع قيادات القطاعات الأربعة لتسهيل قيادة نشاط المراقبين العسكريين الذي ازداد.

٨٤ - من المزمع وزع وحدات قوارب نهرية، ربما في كينشاسا ومبانداكا لبناء الثقة بإظهار وجود الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز مرونة أنشطة البعثة المتعلقة بإعادة التموين ودعم تحركات المراقبين العسكريين في المناطق المحدود دخولها بطرق أخرى. وستكون لذلك فائدة إضافية هي تنشيط التجارة على طول النهر. كما تعتمد البعثة إنشاء قدرة إعلامية تمكنها من شرح وتوضيح نواياها وأنشطتها،

ورصدها بشكل متتالي عبر الأربع مناطق المحددة في الخطة، خلال فترات مدة كل منها ١٤ يوما، وسيلزم لهذا الغرض ٣٢ فرقة مراقبين عسكريين تتألف كل منها من أربعة مراقبين. وسوف تتمركز هذه الفرق في البداية في مواقع قيادات القطاعات. وسوف توزع هذه الفرق أيضا للتحقق من تنفيذ عملية إعادة الانتشار، وذلك أساسا من الجو باستخدام تشكيلة من الطائرات الثابتة والدوارة الأجنحة.

٧٩ - تسهم فرق المراقبين العسكريين الموزعة حاليا على ١٣ موقع فرقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في المناطق المحيطة بها مباشرة، وستظل هذه الفرق في مواقعها لمواصلة الاضطلاع بمهامها الخاصة بالاتصال والإبلاغ. وستضطلع أيضا بمهمتي التحقق والرصد في المناطق التي يمكن الوصول إليها.

٨٠ - ستلزم موارد كبيرة لدعم عملية إنجاز مرحلة التحقق ولتمكين البعثة من مواصلة الرصد بفعالية بعد ذلك. وسوف يوزع على كل قيادة قطاع ما يلزم من المرافق الطبية والإمكانات الجوية (بما في ذلك الدعم الأرضي والعمليات الجوية بصورة كاملة) والاتصالات وخدمات الدعم العام والموظفين الإداريين.

٨١ - تعزيزا إلى أقصى حد لما يتعلق ببناء الثقة من جوانب الوزع العسكري للبعثة أعتمد أيضا وزع موظفين مدنيين، بما في ذلك موظفون معنيون بالشؤون السياسية وحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية والإعلام وحماية الأطفال، على قيادات القطاعات مع تقدم سير العملية. وسيلزم تزويد هؤلاء الموظفين المدنيين بما يلزم من دعم ومعدات، بما في ذلك المركبات ومعدات الاتصال.

٨٢ - متى أنجزت عملية التحقق ستواصل البعثة رصد السبعة والعشرين موقعا دفاعيا جديدا التي سيحتلها حلفاء القوات المسلحة الكونغولية/الجماعة الإنمائية للجنوب

٨٨ - وقد سلم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بشواغل رواندا وأوغندا وبوروندي المتعلقة بوجود الجماعات المسلحة التي تهدد أمن حدودهما، واعترف بأن انسحاب القوات الرواندية والأوغندية سيرتبط ارتباطاً مباشراً بالتقدم المحرز في تجريد الميليشيات من السلاح وتسريح أفرادها. ودعا الاتفاق إلى إيجاد آلية لترع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات الإبادة الجماعية.

٨٩ - طرحت هذه المشكلة في اجتماع القمة الذي عقده الرئيس القذافي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة S/2000/1156، الفقرة ١٤). وفيما بعد، عقب مؤتمر قمة مابوتو الذي عقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر عقد اجتماعان لوزراء الدفاع في بريتوريا للنظر في خطط قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. بيد أن الخطتين افترضتا فقط أن تضطلع قوة تابعة للأمم المتحدة تتمركز على حدود رواندا وأوغندا بمسؤولية نزع سلاح الجماعات المسلحة.

٩٠ - قدرت البعثة أنه ليس من المحتمل أن تتمكن قوة لحفظ السلام بمفردها من تحقيق النتيجة المنشودة المتمثلة في إعادة السلم والأمن والاستقرار إلى منطقة الكيفوس. وأنه تلزم جهود إضافية لإصلاح العلاقات بين الجماعات الإثنية في مقاطعتي كيفو وكفالة احترام حقوق الإنسان ومعالجة الكارثة الإنسانية التي تجتري السكان، وحل مشاكل الأراضي والمواطنة.

إنشاء آلية متابعة دائمة

٩١ - قدمت في آخر تقرير لي تفاصيل عن النشاط الدبلوماسي المكثف والمبادرات الشخصية التي قام بها رؤساء دول المنطقة، وأثبتت على ما أبده من تفان ودأب في إعادة عملية السلام إلى مسارها. بيد أنني لاحظت عدم تمكن الأطراف من التوصل حتى ذلك الحين إلى اتفاق عام بشأن

والرد بفعالية وسرعة أكبر على ما يصدره الأطراف من بيانات أو تصريحات.

نشر وحدات المشاة

٨٥ - أعرب مجلس الأمن في الفقرة ٨ من قراره ١٣٣٢ (٢٠٠٠) عن استعداده لتقديم الدعم إلى الأمين العام، حالما يرتأي أن الأوضاع تسمح بذلك، فيما يتعلق بنشر وحدات من المشاة تقدم الدعم في الوقت المناسب للمراقبين العسكريين في كيسانغاني ومبانداكا، ورهنها بالمقترحات التي يقدمها بموجب الفقرة ٧ من هذا القرار، في مناطق أخرى قد يراها ضرورية، بما فيها على وجه الاحتمال غوما أو بوكافو.

٨٦ - وسوف تواصل البعثة تقييم أوضاع نشر المشاة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن سياق الفقرتين ٧ و ٨ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٢ (٢٠٠٠). ويتوقع أن تغدو الحالة في هذا الصدد أكثر وضوحاً عقب النجاح في إنجاز الخطة الحالية لفصل القوات وإعادة الانتشار، وسيتم آنذاك تقديم تقرير مستقل بهذا الشأن.

الحالة في المقاطعات الشرقية ومناطق الحدود

٨٧ - ما زالت الحالة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية متفجرة ولا سيما في الكيفوس. وقد بدأ الصراع الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصراع السابق له في مقاطعتي كيفو. ويوجد في الإقليمين الآن متمردو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وقوات الجيش الشعبي الرواندي وعدة جماعات من الميليشيات. وهما منطقتان لهما صبغة عسكرية شديدة وشهدتا معاناة وحرماناً بشرياً وانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع. وقد دمر اقتصاد ومجتمع مقاطعتي كيفو، وأهبت تدفقات اللاجئين والمشردين الضخمة المتكررة التوترات الإثنية القديمة العهد.

تعزيز عنصر حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٤ - تمثلت الأنشطة الرئيسية لعنصر حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن في رصد أنشطة الحكومة والإبلاغ عنها. وبغية توسيع أنشطتها، عكفت البعثة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تصميم برامج تهدف إلى بناء قدرة نظامي العدالة والسجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن توفير المساعدة الفنية للمجتمع المدني. ومن شأن هذه البرامج، حال تنفيذها، أن تساعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوفاء بالالتزامات المنوطة بها بموجب الدستور في مجال حقوق الإنسان والصكوك الدولية التي صدقت عليها في المجال نفسه.

٩٥ - وثمة برامج إضافية تشمل التوعية إزاء حقوق الإنسان وحفز المناقشات، وممارسة حقوق الإنسان، وتعزيز المجتمع المدني، وإدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن أنشطة المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعتزم البعثة أيضا تعيين موظفين معينين بحقوق الإنسان في مقر القطاع العسكري المحدد في الفقرة ٧٤ أعلاه، وكذلك في بوكافو وكيندو وغبادوليبي و كانغا وبويندي.

حادي عشر - ملاحظات وتوصيات

٩٦ - أدت الأحداث المضطربة التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساسويتها، إلى تحويل الوضع باتجاه يدفع إلى الأمل الحذر. فالزيارات المتتالية التي قام بها الرئيس جوزيف كابيلا والرئيس كاغامي، بداية إلى واشنطن ثم إلى مقر الأمم المتحدة للاجتماع به وبمجلس الأمن، يمكن اعتبارها بمثابة بداية مرحلة جديدة لنظر الأمم المتحدة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المسائل الرئيسية، وارتأيت أن أنجع سبيل للتوصل إلى هذا الاتفاق أنه يتمثل في الاستفادة من المبادرات الدبلوماسية القيمة التي تم اتخاذها وتأمين إطار ودفع لتابعيتها. وعلى نحو ما لاحظت في الفقرة ٢ أعلاه، فقد طلب إليّ مجلس الأمن أن أتابع عملية الإبلاغ عن هذه المسألة.

٩٢ - وقد أتى اعتباري لضرورة إنشاء آلية تجمع مختلف المبادرات الدبلوماسية وتلتزم ترتيبات عملية بشأنها في وقت لم تكن فيه عملية السلام تحقق تقدما كبيرا. ومع أنه لم يتسن بعد تسوية المشاكل الكامنة في جوهر الصراع، فإن المؤشرات الإيجابية التي أعطاها الرئيس الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق لوساكا وانفتاحه على المجتمع الدولي توحى بالأمل في أن يتسنى ترجمة ما أبداه من حسن نية إلى تقدم في إقامة الحوار بين الأطراف الكونغولية وتنفيذ خطة هراري لفصل القوات ومعالجة المسألة المعقدة المتعلقة بالمجموعات المسلحة. إضافة إلى ذلك، تزايدت الاتصالات الثنائية التي جرت مؤخرا على نحو يتيح بناء الثقة بين الأطراف ويفضي إلى نتائج ملموسة. وتشكل المحادثات المباشرة التي جرت بين الرئيس بويويو وقائد جبهة الدفاع عن الديمقراطية، وكذلك بين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي في واشنطن العاصمة في ١ شباط/فبراير مؤشرا على اتباع الأطراف المعنية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص، نهجا يتسم بمزيد من الإيجابية.

٩٣ - وأعتقد أنه ينبغي إتاحة الوقت الكافي للروح الإيجابية الجديدة والاتصالات الباعثة على التفاؤل لكي تؤتي ثمارها. وعليه فإنني أعتقد أن من الحسنة إرجاء تقديم المقترحات المتعلقة بإنشاء آلية جديدة ضمن عملية السلام وإبقاء الحالة قيد الاستعراض. وإني أشجع رؤساء الدول في المنطقة على مواصلة مبادراتهم لتنشيط عملية السلام.

المتحدة، تكون خطوة مهمة قد أُنجزت صوب تحقيق الأهداف التي يدعمها اتفاق لوساكا ويؤديها مجلس الأمن. وإنني أشير في هذا الصدد إلى الانسحاب المبكر لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٠ - وعليه، فإنني أوصي مجلس الأمن باعتماد مشروع المفهوم الذي أقرحه عليه، كما أدعو أعضاء المجلس والدول المساهمة بقوات إلى إبداء التأييد لخطواتنا الساعية إلى وضعه موضع التنفيذ. وأوصي أيضا بتقوية البعثة عن طريق دعمها بالعنصر المدني الإضافي الذي تحتاجه، بما في ذلك تعزيز العنصر المعني بحقوق الإنسان على النحو الموضح عليه.

١٠١ - إن الالتزام بتحقيق السلام الذي أظهره الرئيس جوزيف كابيلا موضع ترحيبنا لأسباب عديدة. لأن احترام وقف إطلاق النار يمكن أن يفتح السبيل أمام وصول وكالات المساعدة الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين. ومن الممكن، بمجرد توقف القتال، أن يجري إحراز تقدم أكبر في تعزيز حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، بمن في ذلك الطفل المجنّد، وسيكون ممكنا أيضا معالجة صدمات العنف الطائفي التي لا تتصل بالصراع مباشرة مثل الصدمات الحاصلة في منطقتي إيتوري وجنوب كيفو.

١٠٢ - كما أنني أأسف للصدّات الطائفية التي اندلعت في بيونيا وجنوب كيفو. وأود أن أهيب بالسلطات المحلية المنطقتين إلتماس سبل سلمية لحل قضاياها، وكفالة سبيل آمن لتقديم المساعدة الإنسانية في أقرب وقت ممكن، والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تزيد هذه القضايا اشتعالا. كما أهيب بها التعاون مع موظفي حقوق الإنسان في البعثة ومع المقرر الخاص في التحقيقات التي قد يشرع فيها بشأن هذه الصدمات العنيفة.

١٠٣ - لقد اتضح أن مشاركة رؤساء دول هذه المنطقة الإقليمية في جهود البحث عن حلول للصراع في جمهورية

٩٧ - ويحدوني التفاؤل إزاء الهدوء الذي يسود حاليا خطوط الجبهة التي تفصل بين القوات المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمنذ التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف النار في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٩ وهذا الاتفاق يتعرض لانتهاكات منتظمة، واسعة النطاق أحيانا، من جانب الأطراف التي وقعت. وإن عدم الإبلاغ عن أي انتهاكات ذات شأن لوقف النار منذ منتصف كانون الثاني/يناير هو في حد ذاته مدعاة للارتياح.

٩٨ - ويدعو أيضا إلى التفاؤل ما صدر عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من إشارات مازالت بحاجة إلى توضيح ألها قد تكون مستعدة لقبول دور السير كيتوميلي ماسيري الميسر المحايّد المعين عملا باتفاق لوساكا للمساعدة على جمع كافة الكونغوليين لمناقشة موضوع الحكم في بلدهم. ولا يزال موعد استئناف السير كيتوميلي لمهامه الأساسية في هذا الصدد وما إذا كان سيقوم بذلك بالتعاون مع ميسر مشارك أو من خلال أي شكل آخر من أشكال المساعدة الرفيعة المستوى مسألة لم يبت بها حتى الآن. وإنني أتطلع إلى رؤية مزيد من التطورات في هذه المسألة، وأكون ممتنا سلفا لأي مشورة أو مساعدة قد يتسنى لمنظمة الوحدة الإفريقية توفيرها. فمن شأن تحرير المناخ السياسي العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يساهم إلى حد كبير في إضفاء صبغة إيجابية على هذا الحوار الواسع النطاق.

٩٩ - ووسط هذه الأجواء المشوبة بالتفاؤل الحذر، تتأهب الأمم المتحدة للتحرك قدما؛ ولو في خطوات صغيرة. إن الهدف من المفهوم العمليّ المنقح الذي أقرحه على مجلس الأمن، في الفقرات ٧١-٨٤ أعلاه، هو أن يجري تهيئة البعثة لكي تقدم المساعدة إلى الأطراف في فصل قواتها على خط التماس الذي يقسم جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا إلى شطرين. فإن أمكن إتمام فصل القوات بنجاح في إطار عملية للمراقبة والتحقق يقوم بها المراقبون العسكريون للأمم

الكونغو الديمقراطية كان أحد الأصول القيّمة بالنسبة للمجتمع الدولي. وأود في هذا الصدد أن أثنى على المبادرات التي باشرها رؤساء الدول المعنية مباشرة بالصراع واستهدفوا بها البناء على الاتفاقات المبرمة في لوساكا ومابوتو وأماكن أخرى. وقد أتاحت لي فرصة مناقشة بعض هذه المبادرات في مؤتمر أفريقيًا - فرنسا المعقود في ياوندي في منتصف كانون الثاني/يناير، وفي قمة دافوس الاقتصادية المعقودة في نهاية الشهر نفسه.

١٠٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن التقدير لمثلي الخاص كامل مرجان، ولقائد القوات في البعثة، وجميع أفرادها المدنيين والعسكريين لما يبذرونه من استمساك بالواجب، وأود أيضا أن أشجعهم على مواصلة جهودهم وهم على أعتاب المرحلة المقبلة لأنشطتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٨ شباط /
فبراير ٢٠٠١

الإجمالي	الموظفون	المراقبون العسكريون	
٢		٢	الاتحاد الروسي
٢		٢	الأردن
١٦	٨	٨	أوروغواي
٤		٤	أوكرانيا
٢٢	٩	١٣	باكستان
١	١		بلجيكا
١٢	٨	٤	بنغلاديش
٨	٣	٥	بنن
٢		٢	بوركينافاسو
١		١	بولندا
١		١	بوليفيا
٣		٣	بيرو
٦		٦	تونس
٦		٦	الجزائر
٣		٣	الجمهورية العربية الليبية
٣		٣	الجمهورية التشيكية
٥	١	٤	جمهورية تنزانيا المتحدة
١		١	جنوب أفريقيا
٢	١	١	الدانمرك
٦	١	٥	رومانيا
٥		٥	زامبيا
٢٥	١٧	٨	السنغال
١	١		سويسرا
٤		٤	غانا
٣	٢	١	فرنسا
٢	٢		كندا
٤	٤		كينيا
١		١	مالي
٩	٧	٢	ماليزيا
٩		٩	مصر
٤	٤		المغرب

الإجمالي	الموظفون	المراقبون العسكريون	
٤	٤		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٧		٧	نيبال
٣	١	٢	النيجر
٦		٦	نيجيريا
٧	٢	٥	الهند
٢٠٠	٧٦	١٢٤	المجموع

